Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 309-316
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption and Achieving the Economic Dimension of Sustainable Development

Alsideeq Salim Iqneebir[1*], Emhemad Omar Abusef[2], Samir Muftah Muhalhal[3]
[1,2,3]Department of Accounting, Faculty of Economics, Elmergib University, Al-Khums, Libya

المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

الصديق سالم اقنيبر[1*]، امحمد عمر أبوسيف[2]، سمير مفتاح مهلهل[3]
[1،2،3]قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

*Corresponding author: Sa1976.00@gmail.com

Received: December 30, 2025	Accepted: February 05, 2026	Published: February 12, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The aim of the study was to determine the role of forensic accounting in reducing financial corruption and achieving the economic dimension of development. To achieve this goal, a descriptive analytical approach was adopted, whereby a questionnaire was distributed to employees at the Judicial Expertise Center and the Audit Bureau in the Western Region, and the SPSS statistical package was used to analyze the study data. The study concluded that forensic accounting plays a role in reducing financial corruption and achieving the economic dimension of sustainable development in the local environment. The study recommended that forensic accounting be included in university curricula in the local environment.

Keywords: forensic accounting, financial corruption, economic dimension, sustainable development.

الملخص:
هدفت الدراسة لمعرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي، حيث وزعت استبانة على الموظفين بمركز الخبرة القضائية وديوان المحاسبة بالمنطقة الغربية، وتم استخدام الحزمة الاحصائية SPSS لتحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة الي ان للمحاسبة القضائية دور في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالبيئة المحلية، واصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية من خلال ادراجها من ضمن المناهج التعليمية بالجامعات في البيئة المحلية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد المالي، البعد الاقتصادي، التنمية المستدامة.

المقدمة:

تعد المحاسبة القضائية من التخصصات المحاسبية الحديثة التي اكتسبت أهمية كبيرة في ضوء تصاعد حالات الفساد المالي، وتزايد الحاجة للكشف عن الممارسات المالية غير القانونية داخل المؤسسات إذ تعرف المحاسبة القضائية بأنها مجموعة من المهارات والاجراءات المحاسبية والقانونية المستخدمة لاكتشاف الغش والاحتيال، والتحقيق في الجرائم المالية والأدلة الرقمية، وتقديمها أمام الجهات القضائية. (عوض، 2017، ص 115)

تعمل المحاسبة القضائية كأداة فعالة للكشف عن الفساد المالي، والذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات والدول النامية، حيث عرفة صندوق النقد الدولي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة الأمر الذي ينعكس سلباً على الموارد الاقتصادية ويقلل من كفاءة المؤسسات". (صندوق النقد الدولي، 2016، ص 3)

ويعد الفساد المالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في الدول عامة، وليبيا بصفة خاصة، حيث أصبح يشكل عائقاً رئيسياً أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد شهدت المؤسسات الليبية الحكومية تحديات كبيرة تتعلق بتنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة ما أثر سلباً على مستوى الخدمات وجودة الأداء المؤسسي، وقلل من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. (الرياحي والسيد، 2019، ص 79)

وفي هذا السياق برز دور الأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المالي في ليبيا ومركز الخبرة القضائية والبحوث، مع الاعتماد المتزايد على أدوات وأساليب المحاسبة القضائية للحد من الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المحاسبة القضائية في الكشف عن الفساد المالي والحد منه في المؤسسات الليبية العامة، من خلال آليات عملها ودراسة قدرتها على الحد من الفساد المالي وكذلك تقديم توصيات يمكن أن تسهم في تعزيز استخدام أساليب المحاسبة القضائية، وتقوية المؤسسات الرقابية المالية في ليبيا، بما يخدم جهود الاصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد.

الدراسات السابقة:

أهم الدراسات التي استطاع الباحثون الوصول إليها وتم عرضها حسب تاريخ اعدادها هي كما يلي:

- **قام الاخضر واخرون 2025** بدراسة هدفت لمعرفة دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد ولتحقيق ذلك وزعت استبانة على مجتمع الدراسة حيث توصلت الدراسة الي ان غلب افراد المجتمع غير مدربين تدريب كافي للقيام بأعمالهم وذا من شانه أن يضعف فاعلية الاداء في التحقيقات كما اتضح وجود اثر للمحاسبة القضائية في تتبع المعاملات المشبوهة من خلال جمع ادلة الاثبات.
- **بينما سعت دراسة عبدالرحمن والفارسي 2023** إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتوزيع استمارة استبيان على الشركات والمكاتب المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة قوية ومؤثرة بين تطبيق المحاسبة القضائية والقدرة على وضع واكتشاف الغش وعمليات غسل الأموال. وأوصت الدراسة بالاهتمام بوجود محاسبين قضائيين في المحاكم والهيئات الرقابية، وزيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية في البيئة السعودية، وتحسين العلاقة بين القضاة والمحاسبين القضائيين لضمان التكامل في العمل.
- **وفي نفس السياق قام العود والجبوري 2023 بدارسة** تهدف إلى التعرف على دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم توزيعها على موظفي هيئة النزاهة العراقية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين تفعيل دور المحاسب القضائي والقدرة على الحد من الفساد المالي والاداري، وضرورة التزام المحاسب القضائي بالسرية التامة، وأن ضعف التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي يؤثر سلباً وبشكل كبير على كفاءته في كشف الفساد، وأن غياب الكفاءات المؤهلة في المناصب الحكومية يزيد من الفساد والهدر. وأوصت الدراسة بتطوير مهارات المحاسب القضائي باستمرار عبر الدورات المتخصصة واعداد برامج تدريبية متقدمة في هيئات النزاهة لكشف الفساد، وضرورة التأهيل العلمي في المحاسبة والتدقيق والقانون.
- **في حين قام وليد واخرون 2023 بدراسة** تهدف إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام استمارة استبيان تم توزيعها على موظفي الرقابة الادارية بمدينة سبها، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية لها دور فاعل في الحد من ممارسات الفساد المالي. وأوصت الدراسة بإعداد خطط واضحة لتفعيل خدمات المحاسبة القضائية داخل الهيئات الرقابية والقضائية وكذلك ضرورة توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز قدرة المحاسبين على كشف الاحتيال وتوفير التدريب والدعم المستمر للمتخصصين.
- **اما دراسة الوريدي واخرون 2023**سعت لمعرفة مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية الليبية ومن اجل تحقيق ذلك وزعت استبانة على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، حيث توصلت الدراسة الي ان العاملين بالمؤسسات الرقابية المحلية يتمتعون بالمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية.
- **اما دراسة كندة واخرون 2021** هدفت لمعرفة واقع ودور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وكذلك المعوقات التي تواجهها في المصارف السودانية ،فقد توصلت الي وجود ضعف في تطبيق المحاسبة القضائية وعدم وجود دراية من قبل الموظفين بالمصارف بأهمية المحاسبة القضائية وكذلك عدم توفر الدعم الكافي من قبل الجهات النقابية وعدم التأهيل العلمي والعملي للعاملين في المصارف، بالرغم من ذلك وجد ان المحاسبة القضائية تسهم في الحد من ممارسات الفساد المالي.

- **بينما حاولت دراسة عمر واخرون2021** الي ابراز اهمية المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من خلال الاشارة الي تجارب بعض الدول العربية التي تبنت هذا النهج، فوجد ان التقنيات والمهارات التي تتميز بها المحاسبة القضائية والخدمات الاخرى كالتحري وتأييد الدعاوي القضائية لها دور مهم في مكافحة الفساد المالي.
- **أما دراسة أبو جناح وعمر 2020** هدفت إلى تحليل وتقييم الدور الرقابي الذي يلعبه ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي مع مقارنته بدور ديوان المحاسبي الأردني. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مقارن وقد توصلت الدراسة إلى أن اجراءات الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي تسهم بشكل كبير في الحد من الفساد المالي والاداري وأن ديوان المحاسبة الليبي يعد من أكثر الأجهزة الأخرى وقد أوصت الدراسة بمنح ديوان المحاسبة صلاحيات قانونية أوسع للتحقيق في قضايا الفساد وتعزيز استقلالية الديوان وتطوير أداء موظفيه لمواكبة التطورات الحديثة في العمل الرقابي.
- **اما دراسة بالحاج 2020** حاولت معرفة أثر إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال في ليبيا من وجهة نظر المراجعين في ديوان المحاسبة الليبي. و اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن اجراءات وأساليب المحاسبة والمراجعة الجنائية لها أثر ذو دلالة احصائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال في ليبيا وأن آليات المحاسبة والمراجعة الجنائية لها أثر كبير وفعالية قوية في الحد من ممارسات غسيل الأموال.
- **بينما عبد الكافي وابراهيم 2019** حاولوا من خلال دراستهم الي معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من خلال مجالات المحاسبة القضائية وإجراءاتها ومعرفة المهارات والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي وارتباطها بظاهرة الفساد المالي ولتحقيق ذلك وزعت استبانة على المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين في مدينة سرت، حيث توصلت الدراسة الي وجود دور للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي كما اوصت بضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية واضافتها كمقرر دراسي ضمن المناهج التعليمية.

مما سبق نلاحظ أن الدراسات آنفة الذكر تناولت المحاسبة القضائية من زوايا مختلفة فمنها من ركّز على دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد بينما ذهبت دراسات أخرى لمعرفة دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والإداري والبعض الآخر ركّز على تقييم دور ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي بينما ذهبت دراسات أخرى إلى معرفة أثر اجراءات وأساليب وآليات المحاسبة القضائية على الحد من ممارسات غسيل الأموال، ومن الجدير بالذكر ان الدراسات جميعها اتفقت على اهمية المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي وتأتي هذه الدراسة لتأكيد وتعزيز أهمية هذا النوع من المحاسبة كما أنها تختلف عن الدراسات السابقة كونها ركزت على دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وهذا مالم تتطرق له الدراسات السابقة .

مشكلة الدراسة:

تعاني المؤسسات من ظاهرة الفساد المالي وانتشارها على نطاق واسع نتيجة لضعف انظمة الرقابة الداخلية، مما يهدد استقرار الأداء المالي والاقتصادي ويعرقل تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وعلى الرغم من وجود العديد من القوانين والتشريعات، إلا أن الواقع يظهر انتشار هذه الظاهرة وتعقد أساليبها، مما يصعب على الأجهزة الرقابية والقضائية الحد منها.

في هذا الاطار برزت المحاسبة القضائية كإحدى الأدوات التي تسهم في الكشف والحد من الفساد المالي، والمساهمة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتقديم الدعم الفني والقانوني للأجهزة المختصة. وبناء على ذلك، فان هذه الدراسة تحاول معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسات المحلية

أهمية الدراسة:

1. التعريف بدور المحاسبة القضائية في تعزيز التنمية المستدامة.
2. مساعدة المؤسسات الرقابية في تحسين آليات الحد من الفساد المالي.
3. دعم صناع القرار في ليبيا لتبني المحاسبة القضائية كأداة فعالة للرقابة.

أهداف الدراسة:

1. توضيح مفهوم المحاسبة القضائية.
2. بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي
3. معرفة دور المحاسبة القضائية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

فرضية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها، تمّ صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسات المحلية؟

ومن هذه الفرضية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية واستقرار الاداء المالي للمؤسسات.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

منهجية الدراسة:

المنهج: اتبع المنهج الوصف التحليلي.

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة موظفي مركز الخبرة القضائية وديوان المحاسبة، بالمنطقة الغربية وتم اختيار عينة عشوائية بلغت 100 مفردة.

أداة جمع البيانات: تمثلت في الاستبيان لجمع البيانات.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم المحاسبة القضائية:

تعرف المحاسبة القضائية عملية الفحص القانوني الذي يقدم درجة عالية من التأكد وهي شاملة بما يكفي كما يمكن من خلالها ابداء راي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوي القضائية(جليلي،2012)، وهي التي تساعد على حل المنازعات المتعلقة بالجوانب القانونية والاقتصادية والفصل فيها (Glusman, 2017)

كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA 2005 بأنها تطبيق معرفة متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والتمويل والأساليب الكمية والقانونية بالإضافة إلى استخدام مهارات البحث والتقصي، بهدف جمع وتحليل وتقييم أدلة الاثبات المرتبطة بموضوع ما، وتفسير وتوصيل نتائج البحث الى المستفيدين من خدمات المحاسبة القضائية.

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 2007 بأنها نشاط يتضمن جمع وتشغيل وتحليل البيانات والتحقق من صحتها بهدف الحصول على الأدلة المتعلقة بالمخالفات والمنازعات المالية والقضائية وإعداد تقرير بالإجراء التصحيحي الملائم.

- وبناءً على ما سبق يتضح بان المحاسبة القضائية هي فرع من المحاسبة يربط بين المحاسبة والمراجعة والقانون وتقنية المعلومات وبعض المهارات الاخرى كمهارات العمل القانوي والتحري لمساعدة أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية.

الفساد المالي:

مفهوم الفساد المالي:

ظاهرة الفساد المالي ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة قديمة واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة. وقد عرف الفساد المالي بأنه "إساءة استخدام السلطة أو المنصب العام أو الخاص لتحقيق منافع شخصية غير مشروعة" (عبد الله، 2020، ص 7)

مفهوم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يعتبر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ركن رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات حيث يهف الي ضمان الاستدامة للاقتصاد في الاجل الطويل كما ن هذا البعد يركز على استثمار الموارد بشكل يضمن تحقيق التنمية والحفاظ على الموارد للأجيال اللاحقة (ابوعزوم،2025).

دور المحاسبة القضائية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

اشارت اغلب الدراسات السابقة أن للمحاسبة القضائية دور في الحد من الفساد المالي في المؤسسات، بالتالي نستنتج ان هذا الدور ينعكس إيجابيا على اهمية تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق عوائد على الاستثمارات مما يزيد من فرص العمل والقضاء على معدلات البطالة والحد من الفقر وزيادة التنمية الاقتصادية للبلدان.

الإطار العملي للدراسة:

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم اعداد استبانة من قسمين القسم الأول يتعلق بالبيانات الديمغرافية، والقسم الثاني يتعلق بالمحاسبة القضائية، حيث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن فقرات محاور الدراسة.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة: لمعالجة وتحليل البيانات تم الاعتماد علي البرنامج الإحصائي(SPSS) وذلك باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها:

اختبار (ألفا) للصدق والثبات: تم حساب الثبات لأداة الدراسة بحساب معادلة الثبات (Cronbach's Alpha) الفاكرونباخ والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (1): يوضح عنوان المحور وعدد فقرات كل محور

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
1	المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي	4	0.87
2	اثر المحاسبة القضائية على الاداء المالي	4	0.84
3	المحاسبة القضائية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	4	0.89
	الاستبيان ككل	12	0.91

تشير قيم معامل كرونباخ ألفا جدول رقم (1) إلى مستوى ثبات مرتفع لجميع محاور الدراسة، حيث تجاوزت جميع القيم (0.70)، وهو الحد الأدنى المقبول إحصائياً، مما يدل على ان جميع عبارات الاستبيان تتمتع بالصدق والثبات واتساق داخلي قوي وصلاحية أداة القياس للتطبيق والتحليل الإحصائي.

خصائص مجتمع الدراسة:

أظهرت النتائج الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية بموظفي مركز الخبرة القضائية وديوان المحاسبة أن معظمهم مؤهلهم العلمي بكالوريوس بنسبة بلغت (70%)، وبنسبة (20%) من مؤهل علمي ماجستير، وبنسبة (10%) دكتوراه، وتشكل نسبة موظفي مركز الخبرة القضائية والبحوث لديهم خبرة أكثر من 15 سنة (20%)،ونسبة خبرتهم من 10 إلي 15 سنة (25%)،وبنسبة خبرتهم من 5 إلي 10 سنوات (30%)، وبنسبة خبرتهم أقل من 5 سنوات (25%)،وأن معظم موظفي مركز الخبرة القضائية والبحوث يشغلون منصب خبير حسابي بنسبة (40%%)،ويشغلون منصب عضو (30%) ويشغلون موظف فني واداري (15%،15% على التوالي).والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2): التوزيع التكراري والنسبي للمتغيرات الديمغرافية لموظفي مركز الخبرة القضائية والبحوث

المتغير	فئاته	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	10	10%
	ماجستير	20	20%
	بكالوريوس	70	70%
	المجموع الكلي	100	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	52	25%
	من 5 إلى 10 سنوات	30	30%
	من 10 إلى 15 سنة	25	25%
	أكثر من 15 سنة	20	20%
	المجموع الكلي	100	%100
المركز الوظيفي	خبير حسابي	40	40%
	عضو	30	30%
	موظف فني	15	15%
	موظف اداري	15	%15
	المجموع الكلي	100	%100

التحليل الوصفي لعبارات الاستبيان:

عرض وتحليل نتائج الدراسة: تم عرض وتصنيف النتائج طبقا كماهي بمحاور الدراسة وهي كلاتي:

المحور الاول: دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي:

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تسهم المحاسبة القضائية في كشف حالات الفساد المالي داخل المؤسسات	4.21	0.71	مرتفعة	1
2	تساعد المحاسبة القضائية على تقليل فرص التلاعب والغش المالي	4.15	0.76	مرتفعة	3
3	تساهم المحاسبة القضائية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية	4.18	0.69	مرتفعة	2
4	يقلل غياب المحاسبة القضائية من القدرة على اكتشاف الفساد المالي	3.97	0.83	مرتفعة	4
	المتوسط الكلي		4.13		

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن درجة الموافقة كانت مرتفعة لجميع فقرات المحور حيث بلغ المتوسط الكلي 4.13 مما يعني ان هناك إدراك من قبل افراد العينة بأهمية المحاسبة القضائية كإحدى الادوات الفعالة في الكشف والحد من ممارسات الفساد المالي بالمؤسسات المحلية

المحور الثاني: اثر المحاسبة القضائية على الاداء المالي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تسهم المحاسبة القضائية في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية	4.09	0.74	مرتفعة	3
2	المحاسبة القضائية تساعد على رفع كفاءة الانفاق المالي	4.16	0.72	مرتفعة	1
3	المحاسبة القضائية تساهم في استقرار الاداء المالي للمؤسسات	4.11	0.77	مرتفعة	2
4	لا تؤثر المحاسبة القضائية بشكل ملحوظ على الاداء المالي للمؤسسات	3.88	0.81	مرتفعة	4
	المتوسط الكلي		4.06		

يبين الجدول (4) ان هناك اثر ايجابي للمحاسبة القضائية على الاداء المالي للمؤسسات حيث بلغ اجمالي متوسط المحور 4.06 وهذا يعني ان للمحاسبة القضائية دور في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية بالمؤسسات المحلية.

المحور الثالث: المحاسبة القضائية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	الحد من الفساد المالي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام	4.22	0.68	مرتفعة	1
2	المحاسبة القضائية تساعد في جذب الاستثمارات من خلال تعزيز الثقة والشفافية	4.19	0.73	مرتفعة	2
3	المحاسبة القضائية تساهم في تحقيق عدالة توزيع الموارد الاقتصادية	4.05	0.79	مرتفعة	4
4	تطبيق المحاسبة القضائية يؤدي الي تحسين البيئة الاقتصادية الداعمة للتنمية المستدامة	4.14	0.75	مرتفعة	3
المتوسط الكلي		**4.15**			

يتضح من الجدول (5) ان هناك دور للمحاسبة القضائية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تعزيز الشفافية وكذلك جذب الاستثمارات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد وهذا يساعد في الحد من الفقر مما يسهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

الأهمية النسبية للمحاور ككل:

الأهمية النسبية = (المتوسط الحسابي ÷ 5) × 100

حيث أن:

1. أكبر من 80%: أهمية مرتفعة جداً.
2. من 70% إلى أقل من 80%: أهمية مرتفعة.
3. من 60% إلى أقل من 70%: أهمية متوسطة.

جدول رقم (6): الأهمية النسبية لمحاور الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	الاهمية النسبية	الترتيب	مستوى الاهمية
المحاسبة القضائية والتنمية المستدامة	4.15	%83.0	1	مرتفعة جدا
الحد من الفساد المالي	4.13	%82.6	2	مرتفعة جدا
الأداء المالي	4.06	%81.2	3	مرتفعة جدا

تشير نتائج الأهمية النسبية (جداول 3،4،5) إلى أن جميع عبارات ومحاور الاستبيان حظيت بدرجة أهمية مرتفعة جداً، حيث تجاوزت الأهمية النسبية الكلية لجميع المحاور نسبة (80%)، مما يعكس إدراكاً عالياً لدى أفراد العينة بأهمية دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحسين الأداء المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

اختبار الفرضيات:

اولاً: الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (7): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	الحد من الفساد المالي	الاداء المالي	التنمية المستدامة
المحاسبة القضائية	الحد من الفساد المالي	1	0.72**	0.76**
المحاسبة القضائية	الأداء المالي	0.72**	1	0.81**
الحد من الفساد المالي	التنمية المستدامة	0.76**	0.81**	1

(**) دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

تشير نتائج معامل ارتباط بيرسون (جدول 7) إلى وجود علاقات طردية قوية ودالة إحصائياً بين جميع متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، مما يدل على أن زيادة تطبيق المحاسبة القضائية تسهم بشكل مباشر في الحد من الفساد المالي وتحسين الأداء المالي، وهو ما ينعكس إيجاباً على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

جدول رقم (8): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	الاسلوب الاحصائي	قيمة الارتباط (r)	مستوى الدلالة (sig)	النتيجة
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسات المحلية.	ارتباط بيرسون	0.81	0.000	قبول
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي	ارتباط بيرسون	0.76	0.000	قبول
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية واستقرار الأداء المالي للمؤسسات	ارتباط بيرسون	0.72	0.000	قبول
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	ارتباط بيرسون	0.76	0.000	قبول

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع الفرضيات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) مما يدل على وجود علاقات طردية قوية بين متغيرات الدراسة.

وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. حيث أن قيمة الارتباط (0.81**) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يعني قبول هذه الفرضية والفرضيات الفرعية.

النتائج:

توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

1. يوجد دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسات المحلية.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية واستقرار الاداء المالي للمؤسسات.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من الفساد المالي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1. زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية من خلال تضمينها في المناهج التعليمية خلال المرحلة الجامعية.
2. اقامة الدورات والندوات وورش العمل للتعريف بالمحاسبة القضائية ومدى اهميتها في تحقيق التنمية المستدامة

المراجع:

1. ابوعزوم، ابوبكر (2025) قياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة 2000الي 2023، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، مجلد 24، العدد3.
2. عوض، حسن محمد (2017) دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري، مجلة الدارسات المالية والمحاسبية جامعة المنصورة، العدد الثاني.
3. الريحاني، محمد، والسيد عبدالله (2019)، دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة بنغازي، المجلد7، العدد1
4. عبدالرحمن، نجلاء، الفارسي، تهاني، (2023) دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 44، الاردن.
5. عبدالكافي، أشرف سالم، وابراهيم، طاهر فرج (2019) دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة سرت سرت، المجلد2، العدد4.
6. الاخضر، فرج علي، السليني، معمر يوسف، هنيدي، محمد ياسين (2025) دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر الخبراء المحاسبين المقيدين بمحكمة استئناف الخمس والخبراء المحاسبين بمركز الخبرة القضائية الخمس، مجلة البحوث المستدامة في العلوم الانسانية المجلد2.
7. العواد، اسعد، الجبوري، حيدر (2023) دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد62، المجلد15.
8. عمران، وليد، والشريف، عمر السود علي (2023) دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، دراسة ميدانية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد22، العدد3.

9. الوريدي، عبدالرحمن أحمد، سرير، عبدالله ادريس، والفاخري، صلاح محمد (2023) مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا، دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، العدد8.
10. أبوجناح، عمر (2022) دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
11. بالحاج، إياد (2020) دراسة تأثير اجراءات وأساليب واليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسات غسيل الاموال في الدولة الليبية من وجهة نظر المراجعين العاملين بديوان المحاسبة دراسة استكشافية.
12. جليلي، مقداد أحمد (2012) المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد34.
13. كندة، رضوان النيل، وإبراهيم، عبدالله كمال، وعمر، احمد محمد (2012) واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي، دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف العاملة بولاية النيل الازرق، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد2، العدد4
14. صندوق النقد الدولي (2016) الفساد، التكاليف الاقتصادية ومكافحة الفساد، تقرير السياسة العامة.
15. Daidh, Glusman, Why use Aforensic Accountant, (American Assocition, Family Advocate), Vol. 29,No.4,2007.